

مراجعة كتاب

المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة

محمد بنطلحة الدكالي

أستاذ التعليم العالي، شعبة القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

mohammed.bentalha@yahoo.fr

Book Review

International Organisations: History, Politics, Economy, Law, Management

Mohamed Bentalha Doukkali

Professor of Higher Education, Public Law and Political Sciences Division, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco

mohammed.bentalha@yahoo.fr

عنوان الكتاب: المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة

تأليف: أ. د. محمد بن صالح المسفر، أ. دينا محمد أبو رمان

الناشر: دار نشر جامعة قطر

مكان النشر: الدوحة - قطر

سنة النشر: 2021

عدد الصفحات: 524 صفحة

تدمك: 978-992-713-913-0 (مطبوع)، 978-992-713-927-7 (إلكتروني)

للاقتباس: الدكالي، محمد. «مراجعة كتاب: المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة»، المجلة الدولية للقانون، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2022

<https://doi.org/10.29117/irl.2022.0214>

© 2022، الدكالي، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

ما فتى إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein¹، أحد أبرز مطوّري نظرية النظام - العالم، يجّج بأن مفهومه عن النظام - العالم ينبغي أن يُفهم في إطار "العلم الجديد"، أي علم التعقّد². يدُلُّ هذا المفهوم، مثلما طوّره، على بنية معقّدة ذاتية الاحتواء، محدودة المجال في الزمان والمكان، يدمج مجموعة من الأنشطة والمؤسسات التي تمثل لقواعد نظامية/ نسقية معيّنة. يتميّز هذا النظام عادة بخاصيتين أساسيتين: الأولى هي أنه ذاتي الاحتواء ويانع الفصل بين بنيته الاقتصادية وبنيته السياسية. ولا تعني هذه الخاصية ترابطاً لا فكاك منه بين المؤسسات السياسية والاقتصادية للنظام فحسب، لكنها تعني أيضاً أنها جميعها تظل حبيسة حركة الزمن التي تتطوّر عمليات النظام في اتجاهها (نحو تراكم لانهائي لفائض القيمة)، ويشمل ذلك أيضاً مؤسسات اجتماعية جوهرية، مثل الأسرة والطبقة والجماعة الإثنية، أو ما صرنا نسمّيه اليوم "الهويات"³. أما الخاصية الثانية، فهي أنّ الاقتصاد - العالم الرأسمالي، جوهر النظام - العالم الحديث، يميل باستمرار إلى الصيرورة ضمن دورات متكررة - متماثلة ذاتياً إذا استعملنا مفردات علم التعقّد - من التوسع والركود⁴.

وعياً بهاتين الخاصيتين، ينشغل الباحثون، عموماً، على مختلف اختصاصاتهم، وباحثو تاريخ العلاقات الدولية بخاصة، برصد وتحليل التحولات الكبرى التي تطرأ على مستوى النظام الدولي الذي يتكون من مجموعة من الوحدات (دول، ومنظمات حكومية وغير حكومية، وأفراد)⁵. وتسعى هذه الوحدات، وعلى رأسها المنظمات الدولية، واعتماداً على ما تملكه من مقومات مادية ورمزية، إلى تعزيز قوتها ومكانتها وبناء الشراكات والتحالفات على نحوٍ يحقق الرفاه والأمن والاستقرار، بحيث تواصل رحلة السعي للبقاء في نظام دولي يتسم بتعدد المصالح وتضاربها؛ إذ لا يخفى أن التنافس بين الفواعل في النظام الدولي على اختلافها، من أجل تعظيم نفوذها وسيطرتها، يكون عبر آليتي الترغيب والتخويف، وما يتصل بهما وينتج عنهما من أشكال صلبة وناعمة وذكية.

لفهم هذا السعي، لن أجانب الصواب إذا قلت إن كتاب "المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، الإدارة"، موضوع هذه المراجعة، يعد إضافة نوعية ومهمة إلى المكتبة العربية في حقل القانون الدولي للأساتذة والطلبة الباحثين، من حيث الأفكار الأساسية المرتبطة بالجذور التاريخية والنظرية وغناه بالأدوات والوسائل التي تساعد الدارس أو المهتم على تطوير فهمه وتعزيز قدراته على تفسير الظاهرة الدولية بكلّ أبعادها. وهو بمنزلة دليل للباحثين في الفاعلية الدولية، سيرشدهم إلى التفكير في الأسئلة الراهنة التي تهيم على العلاقات والمؤسسات الدولية والروابط القانونية التي تحكمها؛ كخلفيات نشأة النظام الدولي الجديد وهيئاته، ومبادئها وتطورها، وكذلك سبل تحقيق السلم على مستوى البشرية جمعاء، في أفق تعزيز الوعي الإنساني بمزاياه وإيجابياته في الحاضر والمستقبل. وللإشارة، فالمنظمات الدولية الداعية إلى السلم والعاملة من أجله نشأت عبر حتميات ولّدتها التجارب القاسية التي مرت بها شعوب

1 Immanuel Wallerstein, *After Liberalism* (New York: The New Press, 1995).

2 محمد حمشي، "نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أبلدة معقّدة في قنان جديدة ونبذ لما يُعتق"، سياسات عربية، ع 50 (مايو / أيار 2021)، ص 28.

3 Wallerstein, pp. 24-25.

4 حمشي، ص 29.

5 أحمد قاسم حسين، "النظام الدولي وجائحة كورونا: سجل تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية"، سياسات عربية، ع 50، مايو / أيار 2021، ص 40.

الأرض⁶؛ فقد تفاعلت البشرية عبر التجريب ومنطق الضرورة الموعظة الإلهية. ومن يومها راكمت البشرية فقهاً للمنظمات الدولية، سرعان ما تحوّل إلى رصيد يبني عليه المجددون. ولذلك، تعرض درسًا وتحليلًا لهذا الفقه؛ من جهة، لبيان رصيده؛ ومن جهة ثانية، ليتعرف الدارسون إلى ما أنتجه وعي الضرورة بالمنظمات التي أريد لها أن تعمل من أجل السلم الدولي، بعد أن تعرفوا إلى ذلك من الموروث الحي، في نظر المؤلف، من القرآن والسنة.

ولعل هذا المسلك البحثي هو ما يجعل كتاب الدكتور المسفر من عينة الكتب التي يلمس فيها القارئ جهداً بحثياً واضحاً، ليس فقط لأنها تعكس تمكناً بيداغوجياً ومعرفياً من داخل المؤلف في المجال؛ من خلال حرصه على تعزيز المعطيات المقدمة بأمثلة توضيحية تسهل على القارئ فهم كافة التفاصيل المتعلقة بألية عمل المنظمة وأجهزتها، وكل ما يتعلق بتمويلها وإدارتها، وإنما لأنها اتبعت منهجاً مختلفاً عما انتهجه كثيرون من الكتاب في موضوع المنظمات الدولية، إذ بدلاً من التركيز بصورة جامدة على هيكلية هذه المنظمات ووظائفها ومهامها، فإنه سعى إلى مقارنة الموضوع بشموليته⁷؛ أي بمناقشة البيئة السياسية الدولية والإقليمية منذ القرن السادس عشر، وتوازن القوى بين الدول الكبرى الذي أنتج في النهاية تنظيمًا دوليًا، مُثلاً في عصبة الأمم، يراعي مصالح هذه الدول وهو اجسها، ثم التحديات والظروف التي أدت إلى تطوره إلى تنظيم دولي سعى إلى الحفاظ على مصالح تلك الدول، فضلاً عن محاولة الاستجابة لمصالح الدول كافة، صغيرها وكبيرها، تحت مظلة الأمم المتحدة، التي لا تزال قائمة إلى يومنا الحالي، حتى أصبح الانضمام إليها شرطاً لتمتع الدول بالاعتراف بوجودها وسيادتها.

واللافت للانتباه أن الأمر لم يقتصر على هذا الربط التاريخي السياسي المهم لا غير، بل توخى أيضاً البحث بعمق في المجالات الرئيسة لهذه المنظمات من حيث الاقتصاد والقانون والإدارة، التي تعد أساساً لعملها ونتائج لتأثيرها، ولذلك، يفصل الكتاب في أسباب نشأة المنظمات الدولية المعنية والأجهزة والوكالات التابعة لها، ونطاق عملها، ومكوناتها وبنيتها التنظيمية، وتطورها، ومدى تأثيرها. ويقوم بتقييم عملها ونقدها أحياناً، ويقدم أمثلة في سياقاتها، التي غالباً ما تتصل بفائدة عملية لوقتنا الراهن.

إن ما سمح للمؤلف بخلق هذه التقاطعات هو عودته الدقيقة والمختصرة إلى مقدمات تاريخية، تلاها بمناقشة مجالات وأبعاد أخرى كالسياسة والقانون والإدارة والاقتصاد، علاوة على اعتماده على أكثر من تخصص لتفسير وفهم ظاهرة التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، يعد تطبيقاً عملياً لفكرة التخصصات البينية والمتداخلة. والأکید أن تناول الموضوع من هذه النواحي كافة، كما يكشف المؤلف، كان نتيجة لتساؤلات ملحة ومتعددة من الطلاب الذين قام بتدريسهم، ومن ممارسين يعملون في ميدان المنظمات الدولية، الذين راحوا يتساءلون عن الأسباب والمسببات التي أدت إلى ما نحن عليه اليوم. ويبدو له، من دون مبالغة، أن تلك المناقشات والحوارات دفعته إلى تقليب صفحات التاريخ والسياسة والاقتصاد والقانون الدولي ونظم الإدارة في مؤسسات المنظمات الدولية.

باستحضار هذا النهج البحثي المتنوع والمميز، الملاحظ أن مهمة هذا الكتاب الذي يتألف من (524) صفحة

6 محمد صالح المسفر وديننا محمد أبو رمان، المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة (الدوحة: دار نشر جامعة قطر، 2021)، ص 1 وما بعدها.

7 نفسه، ص. 2.

بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا، من أربعة عشر فصلًا، لم تركز على الجمع والاستخلاص والعرض والتحليل وإبداء الملاحظات، التي خطها سلف الفقهاء الدستوريين وفقهاء المنظمات الدولية، الذين لم يفت المؤلف شكرهم لفضل السبق بما وضعوه فحسب، بل استمدت قوتها أيضًا من تجربة المؤلف نفسه على امتداد عدة سنوات في هيئة الأمم المتحدة، حيث شارك في نشاطات أجهزتها الرئيسية، ووكالاتها المتخصصة، ولجانها المتعددة، كما عايش حوارات غنية حول العديد من الموضوعات الدولية، وقد تركّز اهتمامه بشكل خاص على قضايا العالم الثالث، الذي يصفونه تارة بجنوب العالم في مقابل شماله الصناعي المتقدم، وتارة أخرى بالعالم النامي، أو "المتخلف".

ووعيًا بأهمية الموضوع وتعقيداته وتشعباته، يسافر المؤلف بالقارئ بين الفينة والأخرى إلى عالم النظام الدولي، راصدًا تطورات، رابطًا بين حلقاته، ولاسيما أن عالم اليوم قد تحوّل، كما يقول، من كونه عالمًا قديمًا ذا تفاعل محدود فيما بين الدول، ومنغلقًا على نفسه داخل القارات، إلى عالم شديد التشابك، قويّ الترابط، متداخل المصالح، ويشكل وحدة تفرض نفسها على مستوى الكرة الأرضية كلها. من هنا، يتسم عصرنا بكثرة القوانين والمنظمات والمؤتمرات الدولية التي تكاد تكون في حال انعقاد دائم في العالم طوال الوقت. فعلى سبيل المثال، حين ينفض مؤتمر يبحث في التلوث في إحدى الدول، يكون مؤتمر آخر عن مشكلات السكان قد عقد في دولة أخرى، وانعقد ثالث عن مشكلة المخدرات، بهدف الحد من انتشارها.

في هذا السفر، يستنتج بعد نظرٍ مطوّلٍ أن الوحدة العضوية العالمية لم تكن ثمرة اختيار ذاتي إرادي، ولا نتيجة تطوع فردي متحرك بالإلهام؛ بل إن فكرة المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية والقانون الدولي لم تتبدع نتيجة فلسفة خاصة، وإنما جاءت في سياق التطور العالمي الذي فرض ذلك عبر تدافع كافة محرّكاته الاقتصادية والاجتماعية في مجرى التاريخ الطويل. فكما التداخل يبدأ بين القبائل في إطار الشعوب، كذلك يتطور التداخل بين الشعوب متخذًا صفة التفاعل بينها سلبًا، أو إيجابًا، الأمر الذي يحتم على المدى الطويل تنظيم هذا التداخل، وصياغة علاقاته وفق قوانين معينة، وتبعًا للحالات الأيديولوجية للشعوب المتداخلة ببعضها، ونوع المصالح التي تربطها. وتأتي المنظمات الدولية باعتبارها شكلاً بنائياً لتجسيد طموحات هذه الدول، أو الشعوب في إدارة وتسيير علاقاتها. وحين نعود للبحث في جذور المنظمات الدولية والقانون الدولي، فإن مراجعنا المعاصرة غالبًا ما تحدد لنا بداية الأخذ بالتاريخ الأوروبي المعاصر، أو بالتحديد فترة ما بعد الحروب النابليونية في أوروبا؛ أي مطلع القرن التاسع عشر. فكثير من الباحثين اعتبروا مؤتمر فيينا عام 1815 نقطة البدء في محاولات التنظيم الدولي، وقد غضوا الطرف عن أية محاولات سبقت القرن التاسع عشر. فقد تميز هذا القرن بالتزايد المستمر في عدد الدول، ودعم سلطاتها، وازدياد الصلات فيما بينها في أعقاب الثورة الصناعية، على نحو لم يسبق له مثيل، وبات المناخ الدولي مهياً لتقبل أفكار التنظيم الأوروبي ومحاولاته⁸.

ولأن القانون الدولي كما نعرفه اليوم "هو نتاج الحضارة الغربية، ويعود وجوده الحقيقي إلى ما يتراوح بين 300 إلى 500 سنة، أما جذوره فتمتد بعيدًا في التاريخ"، بحسب الفقيه جيرهارد هان، يتدرج في شرح هذا الامتداد، كما هو حال هيكلية الكتاب ومساره العام، إلى استنتاجات تحيل، بمنطق واضح وتسلسل منظم، إلى ضرورة الالتفات إلى المحاولات السابقة قبل مؤتمر فيينا والحقبة النابليونية في تراث أوروبا وتراث الشعوب الأخرى يعد أمرًا مهمًا

8 عائشة راتب وصلاح الدين عامر، التنظيم الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت)، ص 28 وما بعدها.

للغاية، من حيث إن هذا الموروث العالمي الجماعي لمفاهيم المنظمات الدولية والقانون الدولي يشكل خلفيات أخلاقية وأدبية على مستوى العالم كله، مما يضمن معنى أن تأسس المنظمات الدولية المعاصرة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، إنما يستمد جذوره من محاولات عالمية مختلفة المنابع والمصادر في تاريخ الشعوب والحضارات. وبهذا المعنى، تتأصل فكرة المنظمات الدولية وفكرة القانون الدولي باعتبارها جزءاً متصلاً بتاريخ كل البشرية، وليس مجرد إبداعات خاصة بالتاريخ الأوروبي. وغني عن القول إن مثل هذا التأصيل الحضاري لهذه المفاهيم الدولية يعطي دفعة حضارية لتثبيت هذه المقاطعات المتفاعلة مع ذاكرة البشرية وتأسيس القانون الدولي كذلك.

في نظر الكاتب، إن لكل تنظيم، أو منظمة عددًا من الأهداف، يجب العمل من أجل تحقيقها، ولا بد من اكتمال الصورة بوجود مبادئ يتم الالتزام بالعمل من خلالها. ويقتضي الأمر هنا بالنسبة إليه في الفصل السادس التفريق بين الأهداف والمبادئ، فالأهداف تكون الغايات التي يجب على المنظمة العمل على تحقيقها. فالهدف إذ؛ يمثل الغاية النهائية التي تسعى أية منظمة إلى تحقيقها، وذلك على نقيض المبدأ الذي يمثل تعليمات يجب احترامها. فالمبادئ تعتبر قواعد للسلوك يجب احترامها لتوفير المناخ اللازم لتحقيق الأهداف. والأمم المتحدة شأنها شأن أي منظمة دولية لها مجموعة من الأهداف والمبادئ لكن يجب أن نقرر منذ البداية أن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها قد صيغت بطابع له خاصيته، يتمثل في العمومية والتوفيق؛ بمعنى عدم تحديد مضمون لتلك الأهداف والمبادئ. ويهدف هذا الطابع إلى تحقيق أكبر قدر من التلاقي والانسجام بين كل اتجاهات الدول المشاركة في التنظيم؛ إذ يجب التأكد من أن هاتين السمتين - العمومية والتوفيقية - تنعكسان على أهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

الحق يقال إنه بُذل جهد كبير في هذا الكتاب، بل لن أبالغ إذا قلت إن الكتاب أصاب عندما سلط الضوء في الفصل الأخير على التطور الذي حدث في جهاز صناعة السياسة الخارجية لدولة قطر في مراحلها المتعددة (وزارة الخارجية) ليقدّم مثلاً حياً على تفاعل دولة قطر، ودورها في التأثير في بعض الهيئات في المنظمات الدولية، وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة.⁹ شهدت قطر منذ عام 1995 تحولاً كبيراً في سياستها الخارجية؛ حيث تبنت سياسة خارجية مستقلة ومحيدة نتيجة وقوعها في منطقة حيوية وجيوسياسية واقتصادية مهمة، وفي الوقت ذاته تشهد توترات بين القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة. ومن منطلق أهمية دور الوساطة في حل المنازعات وإحلال السلام في منطقة مشتتة، انتهجت دولة قطر في سياستها الخارجية نهج الحوار والمسامحة والوساطة والدبلوماسية الوقائية والعمل على تسوية المنازعات والأزمات بالطرق السلمية وبكل حيادية واستقلالية ووفق أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبذلك يأتي هذا الكتاب ليسهم في إبراز سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات وإبراز جهودها ومساهماتها ودورها الفاعل خلال العشرين سنة الماضية، من خلال توضيح سمات سياستها الخارجية واستراتيجيتها ومبادئها¹⁰. ويشير، في هذا السياق، إلى أنه منذ عام 1971 حتى الآن، تطور انخراط السياسة الخارجية القطرية في المجتمع الدولي. ونقصد بالمجتمع الدولي هنا جماعة الدول التي هي أعضاء في المنظمات الدولية ضمن الأمم المتحدة والإقليمية. لذا تتناول السياسة الخارجية القطرية في هذه المنظمات، مع التركيز على دورها في الأمم المتحدة، انطلاقاً من معالجة القضايا التي عرضت أمام الجمعية العامة وتم التصويت

9 المسفر وأبو رمان، ص 363 وما بعدها.

10 مطلق بن ماجد القحطاني ودانه بنت منصور آل ثاني، "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات"، سياسات عربية، ع 51 (تموز/ يوليو 2021)، ص 7 وما بعدها.

عليها من قبل دولة قطر، واعتمد الكتاب دولة قطر كنموذج في تفاعلها مع المنظمات الدولية والإقليمية؛ لسهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالجمعية العامة، والتي تخص جميع القرارات والمسائل التي صوتت عليها الدولة في الجمعية، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1971. ولتبيان ذلك، استعرض أمثلة على عضوية الدولة في الأمم المتحدة، وأجهزتها، ووكالاتها المتخصصة؛ إذ توقف عند مراحل السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1971 وحتى عام 2019، ثم تطرق إلى محددات هذه السياسة ونطاق عملها، وحاول بأسلوب عملي "محاكاة" لدور الدولة في المجتمع الدولي. ولعل هذه الصورة المبتكرة والمبسطة كما أسماها الكاتب، دون إغفال أنه ضمن فصول هذا العمل العلمي الرصين جداول وأشكالاً توضيحية، هي دليل بارز على معرفة الأستاذ المسافر بعمل هذه المنظمات على أرض الواقع، وارتأى أن تكون هذه الجداول في صلب الكتاب، وليس في ملاحقه؛ نظرًا إلى أنها تمثل تطبيقًا عمليًا لكل جهاز في الأمم المتحدة، فناسب مواكبتها له.

هذا الكتاب المواكب لتطورات المؤسسات الدولية لا غنى عنه لكل من يسعون إلى تكوين وجهة نظر جديدة تساعد على فهم الأحداث الجارية في عالم يزخر بالصراعات والاضطرابات والحسابات السياسية. ولئن لوحظ أنه لم يتناول المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وغيرها، يبدو أنه لم تفتحه الإشارة إلى أن هذه المنظمات تحتاج إلى تناولها بالتفصيل من حيث نشأتها ومقاصدها وتنظيمها في إطار بيئة جغرافية محددة، وليس على المستوى العالمي ككل. وبناءً عليه؛ فإنها تحتاج، في تقديره، إلى كتاب آخر يختص بالمنظمات الإقليمية. ولأنه لا يتسع المجال هنا لتناولها تفصيليًا، وكما ينبغي، فقد ركّز الكتاب، في هذه الطبعة، على المنظمات الدولية الرئيسة مثل عصابة الأمم، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك الوكالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة الدولية؛ كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. ولربما سيكون تمديد البحث عملاً نوعيًا، ولا سيما أن التحولات الجارية تثير عديد الهواجس والتساؤلات حول المؤسسات الدولية ودورها وفعاليتها في تدبير المخاطر والأزمات الصحية والبيئية؛ إذ عادةً، المؤسسات الدولية "تتطور أو تختفي أو تتكيف مع النظام العالمي الذي تعمل فيه"¹¹. والسؤال هنا: هل قامت المؤسسات الدولية بدورها في ظل جائحة كورونا؟ وهل تكيفت مع التطورات التي أحدثتها الجائحة؟ لا نملك جوابًا ناجزًا، لكن يبدو ظاهرياً على الأقل أن ثمة تعثر لم يقتصر على الدول في تعاملها مع الجائحة¹²، بل تعدّها إلى المؤسسات الدولية في أداء وظيفتها. فالهيئات التي أسست وتطورت خلال القرن العشرين لم ترتق إلى مستوى التحدي. وعلى هذا الأساس، يشير براندز Brands وغافين Gavin إلى أننا "نعيش في زمن يحيم عليه الظلام؛ إذ يواجه العالم أزمات وطنية وعالمية متداخلة"¹³. وغالبًا ما تبدو الحكومات والمؤسسات الدولية غير ملائمة لهذه المهمة". فالمؤسسات الدولية وقعت في بؤرة فشل كبرى، والاستجابات الفورية للجائحة كانت وطنية بامتياز، في ظل غياب واضح للمؤسسات الإقليمية والدولية، ولا سيما في بداية تفشي الوباء¹⁴.

11 Janice Gross Stein, "Take It Off-Site World Order and International Institutions after COVID-19," in: Brands & Gavin (eds.), p. 264.

12 لورد حبش، "فيروس كورونا والنظام العالمي: مستقبل الصراع والتنافس والتعاون"، سياسات عربية، ع 50 (مايو/ أيار 2021)، ص. 173.

13 Hal Brands & Francis J. Gavin (eds.), *COVID-19 and World Order: The Future of Conflict, Competition, and Cooperation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2020), p. 16.

14 Stein, p. 264.

المراجع

أولاً: العربية

حسين، أحمد قاسم. "النظام الدولي وجائحة كورونا: سجل تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية". سياسات عربية. ع 50 (مايو / أيار 2021).

حمشي، محمد. "نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتقة في قنآن جديدة ونبذ لما يُعتق". سياسات عربية. ع 50 (مايو / أيار 2021).

راتب، عائشة. عامر، صلاح الدين. التنظيم الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت. القحطاني، مطلق بن ماجد. آل ثاني، ودانه بنت منصور. "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات". سياسات عربية. ع 51 (تموز / يوليو 2021).

لورد، حبش. "فيروس كورونا والنظام العالمي: مستقبل الصراع والتنافس والتعاون". سياسات عربية. ع 50 (مايو / أيار 2021). المسفر، محمد بن صالح، وأبورمان، دينا محمد. المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة، الدوحة: دار نشر جامعة قطر، 2021.

ثانياً: الأجنبية

References:

Al-Musfir, Muhammad bin Saleh, Abu Rumman, Dina Muhammad. *International Organisations: History, Politics, Economy, Law, Management* (in Arabic), Dār Nashr Jāmi‘at Qaṭar, 2021.

al-Qaḥṭānī, Muṭlaq ibn Mājīd. Āl Thānī, wdānh bint Mansūr. "Siyāsāt Dawlat Qaṭar wtjrbthā fī al-Wasāṭah wa-taswiyat al-munāza‘āt", (in Arabic), *Siyāsāt ‘Arabīyah*. ‘A 51 (Tammūz / Yūliyū 2021).

Hal Brands & Francis J. Gavin (eds.), *COVID-19 and World Order: The Future of Conflict, Competition, and Cooperation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2020).

Ḥmshy, Muḥammad. "naẓārīyāt al-‘Alāqāt al-Dawlīyah wjā’hh kwrwnā : anbdhh m‘ttaqh fī Qanān jadīdah wnbydh lmmā yu‘ttaq", (in Arabic), *Siyāsāt ‘Arabīyah*. ‘A 50 (Māyū / Ayyār 2021).

Ḥusayn, Aḥmad Qāsim. "al-nīzām al-dawlī wjā’hh kwrwnā : Sijāl Ta’thīr al-Awbi’ah fī al-‘Alāqāt al-Dawlīyah", (in Arabic), *Siyāsāt ‘Arabīyah*. ‘A 50 (Māyū / Ayyār 2021).

Immanuel Wallerstein, *After Liberalism* (New York: The New Press, 1995).

Janice Gross Stein, "Take It Off-Site World Order and International Institutions after COVID-19," in: Brands & Gavin (eds.).

Lūrd, Ḥabash. "fyrws kwrwnā wa-al-nīzām al-‘Ālamī : Mustaqbal al-‘shīrā‘ wa-al-tanāfus wa-al-ta-‘āwun", (in Arabic), *Siyāsāt ‘Arabīyah*. ‘A 50 (Māyū / Ayyār 2021).

Rātīb, ‘Ā’ishah. ‘Āmir, Ṣalāḥ al-Dīn. *al-tanzīm al-dawlī* (in Arabic), al-Qāhirah : Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, D. t.